الفصل الأول

دارفور فى الإطار الوطنى والإقليمى

المبحث الأول

قضية دارفور في الإطار الوطنى

الأصل أن المشكلة سودانية داخلية لأنها وقعت فى إقليم يتبع الآراضى السودانية، وأن تكون الحكومة السودانية قادرة على فرض الأمن والنظام فى إقليم دارفور. ومن الواضح من متابعة تاريخ هذه القضية أنها ليست قضية صراع عرقى، ولكنها فى الأغلب صراع قبلى، فكلهم سوادنيون وكلهم مسلمون، وحتى القبائل العربية كانت قبائل إفريقية، ولذلك لا يبدو أن عرض المشكلة على أنها صراع بين المكون العربى والإفريقى فى السودان غرض دقيق، كما أنها بالقطع ليست صراعاً دينياً. ويبدو أن إنشغال الحكومة السودانية عما يدور بالإقليم وانغماسها فى قضية الجنوب قد أدى إلى تطور أوضاع دارفور، فالولايات المتحدة لم تخلق هذه الأوضاع، وإنما سلطت عليها الأضواء بشكل مفاجئ ومكثف ومتسارع نقل المشكلة بشكل مباغت من إطارها الوطنى دون أن تتنبه الحكومة السودانية إلى ذلك إلى الإطار العالمى. ويبدو أن الحكومة السودانية نظرت بعين الشك إلى التطورات فى دارفور على أساس أن الولايات المتحدة تساند الدول المجاورة كما تساند ثوار الجنوب، وأن إسرائيل تساندهم أيضاً بالإضافة إلى المؤشرات التى قرءاتها الحكومة السودانية وتظهر لديها أن جون جارانج يساند تمرد الغرب والشرق. كذلك أشارت الكثير من منظمات حقوق الإنسان وبعثات الأمم المتحدة إلى الفظائع التى ارتكبت فى دارفور، وتحدثت بعض هذه التقارير عن علاقة الحكومة السودانية بالقبائل التى ترتكب هذه الجرائم. من ناحية أخرى، فإن الحكومة إلسودانية شعرت بتصارع الأحداث وعدم قدرتها على ملاحقتها، وعلى التدخل السريع والعنيف لمجلس الأمن،

ومنحها مهلاً محدودة للقيام بمهمات مستحيلة على أرضية أساسية أوسع وهى الشك فى مسئولية الحكومة المتعمدة عن هذه الأحداث، بالإضافة إلى مسئولياتها المفترضة بحكم تبعية الإقليم لها، ولذلك فهمت الحكومة هذه الضغوط الدولية على أنها إحراج وتعجيز متعمدين للسودان يختفى خلفهما دافع الإضرار بالسودان وبنظامها، ولذلك تحدثت الحكومة صراحة مع الولايات المتحدة عن أن ما قدمته لها من مساندة ضد الإرهاب كان يجب أن يكون شفيعاً للسودان عندها حتى لا تقسو واشنطن عليها، وهذا بالتحديد هو ما دعا جانبا من الإعلام الامريكى إلى الاعتقاد بأن واشنطن أبدت ليونة غير مفهومة إزاء السودان، بينما الجرائم ترتكب فى دارفور بمساندة الحكومة وبعلمها. وقد رفضت الحكومة السودانية قرارات مجلس الأمن وخاصة تلك المتضمنة لإجراءات تمس سيادة السودان، وخاصة القراران ١٥٩١، ١٥٩٣. فسجلت الحكومة على القرار الأخير انتهاكه للسيادة الوطنية وطعنه فى كفاءة القضاء السودانى، والمعايير المزدوجة للقرار وذلك بإعفائه للأمريكيين دون غيرهم، وأخيراً تعقيده للمشكلة فى دارفور.

غير أن الحكومة السودانية عادت فقبلت فى قمة طرابلس القرار ١٥٩٣ فى مايو ٢٠٠٥ على أساس أن هذه القمة تؤكد الإطار الإفريقى للمشكلة، كما تؤكد الالتزام من جانب كل الأطراف بوقف إطلاق النار.

ومما يذكر أن فضيل التيجانى وزير الدولة بوزارة الخارجية السودانية وهو من دارفور رفض تهمة الإبادة الجماعية والطبيعة العنصرية للصراع، واعترف أن الأهداف السياسية للمتمردين غامضة ومبالغ فيها، وتستغل الدعم الخارجى الذى يدفع المتمردين إلى التشدد، وأكد أن المشكلة تتعلق بالتخلف والحروب الطويلة فى الجنوب لإثقال كاهل الدولة.

وقد انقسمت الساحة السودانية وتباينت مواقفها حول القضية وتطوراتها وقرارات مجلس الأمن وخاصة القرار الأخير. فقد أيدت قليل من الهيئات والأحزاب والمنظمات الحكومة فى رفضها للقرار مثل حركة

تضامن دارفور التى انتقدت توجيه الأولوية فى قرارات المجلس إلى المحاكمة، وحثت على التركيز على المفاوضات لحل المشكلة. وقد انضم حزب البعث الاشتراكى فرع السودان إلى نفس الموقف تقريباً، حيث انتقد تقرير البعثة الدولية الذى بنى عليه مجلس الأمن موقفه، أوضح أنه لا يجوز اتهام الدولة بل اتهام الأفراد.

أما المعارضة السودانية بجميع ألوانها، فقد أيدت قرارات المجلس جملة وتفصيلاً، وأدانت موقف الحكومة السودانية، وطالبتها بعدم التعنت وضرورة معالجة الموقف بطريقة عاقلة، فقد دعا حزب "الجمهوريون – التنظيم الجديد" الحكومة إلى قبول القرار والسعى دبلوماسيا إلى تخفيف أثاره وتجنب مواجهة المجتمع الدولى، وأهمية المحاكمات لإعادة الأمن والاستقرار. أما الجبهة الشعبية لتحرير السودان فقد أيدت القرار وانتقدت فقدان النظام السودانى لشرعيته. وقد انضم إليها حزب المؤتمر السودانى ورابطة أبناء غرب السودان، والحزب القومى السودانى المتحد الذى أشار فى بيانه إلى أن الدولة تفقد سيادتها بمجرد انتهاكاتها الصارخة لحقوق مواطنيها، كما انضم إلى ذلك الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، وحركة تحرير السودان التى اعتبرت أن القرار إدانة للنظام وأنصاف ورد اعتبار لشهداء التطهير العرقى. كما ساندت قرار مجلس الأمن كل المنظمات السودانية المعارضة للحكومة فى الخارج.

المبحث الثانى

دارفور فى الإطار العربى الإفريقى

اهتم الاتحاد الإفريقى منذ البداية بقضية دارفوروخاصة فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية المستمرة فى الإقليم، وطالب كل الأطراف بالتعاون مع فريق المراقبين الأفارقة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، وحث المنظمات الإنسانية للعناية بالأوضاع فى دارفور. وقد انضمت القمة الثالثة الإفريقية المنعقدة فى يوليو ٢٠٠٤ إلى الموقف الدولى الذى يطالب الحكومة السودانية بأن تنفذ بدقة إلتزامها بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، وأن تقدم للمحاكمة مخالفى حقوق الإنسان، وكذلك التأكيد على احتراف اتفاق وقف إطلاق النار، كما حث الاتحاد رئيس البعثة الخاصة الدكتور حامد الجابد رئيس وزراء النيجر الأسبق والأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامى بأن يبذل أقصى الجهد من أجل استئناف الحوار السياسى. وقد تم بالفعل استئناف الحوار فى أبوجا تحت رعاية نيجيريا، ولكنه واجه تحديات كبيرة. كذلك أرسل الاتحاد مراقبين دوليين وقوات لحمايتهم.

وقد قدم المبعوث الخاص رئيس اللجنة الدكتور الجابد تقريراً عن مختلف الأوضاع فى دارفور أشار فيه إلى تركيب قوة المراقبة العسكرية، والتى تضم ٤٦٥ فرداً كانت الكونغو وغانا ونيجيريا وجنوب إفريقيا أهم المشاركين فيها (تشارك مصر بأربعة مراقبين). وقدرت الميزانية الأولية بحاولى ٤٤ مليون دولار تعهدت الولايات المتحدة بأن تدفع حوالى ٢٦ مليون منها كما تعهدت الجامعة العربية بأن تدفع مائة الف دولار. وقد أوضح التقرير التعاون الوثيق بين الاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة فى تنفيذ قرارات مجلس الأمن. كما أشار التقرير إلى أن قضية دارفور محل اهتمام الجامعة العربية حيث حضر المبعوث الإفريقى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الدول العربية، وحيث اكد هذا الاجتماع على أولوية دور الاتحاد الافريقى واستعداده لدعم جهوده. وقد اشار التقرير ايضا إلى الاهتمام البرلمانى والحكومى للولايات

المتحدة وكندا واستراليا ودعمهم للاتحاد الإفريقى، ولكن التقرير اعترف بخطورة الحالة الإنسانية فى دارفور وبتحديات أعمال الإغاثة ومن بينها الموارد المالية، حيث قدرت الميزانية الأجمالية للعام الأول بحوالى ٢٢٢مليون دولار. وفى ٢٥ ابريل ٢٠٠٥ انعقد فى اديس بابا الاجتماع الثالث للجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس الامن والسلام الإفريقى لمراجعة ومتابعة الفريق الافريقى الذى زار دارفور فى مارس ٢٠٠٥ لتقييم الموقف. وقد اقترح تقرير فريق التقويم زيادة القوة العسكرية إلى ٥٨٨٧ فردا بالاضافى إلى ١٥٦٠ شرطى.

غير أن مجلس الأمن والسلام الإفريقى قرر فى اجتماعه رقم ٢٨ فى ٢٠٠٥/٤/٢٨ أن حالة وقف إطلاق النار والالتزام به ليست كافية، ولكن المجلس أدان كل الأطراف، ثم رحب بقرار الحكومة السودانية بسحب قاذفات القنابل من دارفور والعمل على استعادة الثقة والأمن فيها.

ولاشك أن القمم الافريقية التى خصصت لبحث مشكلة دارفور قد أسهمت فى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، كما أكدت على عدد من المواقف الحيوية، أولها أن الحكومة السودانية تتحمل جزءا ليس بنفس القدر الذى تتحمله فى نظر مجلس الأمن. وهذه المسافة بين الموقف الإفريقى والدولى هو ما تعول عليه الحكومة السودانية. أما الموقف الثانى، فهو يتعلق بفرض الجزاءات على السودان من جانب مجلس الأمن، وهو ما سكت عنه الأتحاد الإفريقى رغم انزعاجه من تدنى الأوضاع الإنسانية فى دارفور. أما الموقف الثالث، فهو أن الاتحاد الإفريقى لم يعلق على قرارات مجلس الأمن الخاصة بفرض جزاءات على السودان وعلى المسئولين فيه، وبإحالة المتهمين فى جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، ربما لأن مجلس الأمن قد شدد فى هذين القرارين على التنسيق مع الاتحاد الإفريقى، ولذلك لم يشأ الاتحاد أن يساند قرار مجلس الأمن حتى لا يغضب السودان، ولا أن يساند السودان حتى لا يقضى على أسس التعاون بينه وبين مجلس الأمن. أما النقطة التى ركز عليها مجلس الأمن ولم يشاطره فيها الاتحاد الإفريقى فهى

الربط التام بين عملية السلام فى دارفور وعملية السلام فى جنوب السودان. المعلوم أن الحكومة السودانية انتقدت موقف مجلس الأمن من القضية.

كذلك طلب الاتحاد الإفريقى فى أواخر أبريل ٢٠٠٥ أن تصل عدد القوات إلى ٧٧٠٠ فرداً، وطلب من حلف الناتو مساندة ميدانية، وهو ما فسره البعض فى الصحف الأمريكية على أنه يظهر الثقة المتزايدة فى فاعلية التدخل الأجنبى، ويرى أن حكومة السودان وافقت على الدور المحتمل لحلف الناتو فى دارفور لولا اعتراض فرنسا، وإصرارها على أن يظل الدور أوروبياً، رغم أن الولايات المتحدة تدفع نحو أدوار وتدخلات للحلف فى القارة لمساندة جهود الاتحاد الإفريقى حتى لا تصبح الدول المتساقطة وكراً للجماعات الإرهابية.

ومن المفارقات أن الحكومة السودانية التى تفضل دوراً إفريقياً لحل المشكلة، وتبدى قلقها من تكثيف الدور الأمريكى تفاجأ بالنداءات الأخرى فى الولايات المتحدة وفى غيرها تتهم الرئيس بوش بأنه التزم سياسة الصمت تجاه دارفور لأكثر من ١١٣ يوماً فى ولايته الثانية، كما اتهمت الولايات المتحدة من جانب بعض الصحف الفرنسية بالتواطؤ فى إنقاذ ضحايا التطهير العرقى. وينتقد هذا الاتجاه هذا التراوح بين المحاولات السودانية للتغطية وتوطين المشكلة، وبين ضرورة تدخل الولايات المتحدة بشكل جرئ لحسم المشكلة.

وقد لوحظ أن موقف المتمردين من الاتحاد الإفريقى وجهوده لحل المشكلة قد اتجه إلى النقد والتعبير عن عدم الثقة، وتحيزه للحكومة السودانية، بالإضافة إلى ضعفه وعجزه، وفضلت حركات التمرد فى أن يتولى مجلس الأمن وحده المسئولية، وعبروا عن قلقهم من أنه رغم توافر حسن النية لدى الاتحاد فى حل المشكلة، إلا أن الاتحاد يعطى اهتماماً أكبر لمواقف الحكومة السودانية، وخاصة بعد أن أعلن الاتحاد تعاطفه مع الموقف الرسمى السودانى خلال مناقشات مجلس الأمن لتحويل المتهمين بارتكاب الجرائم فى دارفور إلى المحكمة الجنائية

الدولية. فقد أشرنا إلى تصريحات الوفد الجزائرى الذى انتقد القرار ١٥٩٣ على عدة أسس ومن بينها أنه لم يأخذ فى اعتباره مقترحات الاتحاد الإفريقى التى قدمها رئيس الاتحاد للدورة الحالية الرئيس النيجيرى أبا سانجو، حيث فضل الاتحاد أن تتم المحاكمة فى إطار سودانى أو إفريقى. ولاشك أن حركات التمرد فى دارفور لم تبدى ارتياحها لقرارات القمم الإفريقية التى رحبت بالإجراءات السودانية لحماية المدنيين، وتسهيل عمل الوكالات الإنسانية، ونزع سلاح الميليشيات. ورغم انتقادات المتمردين للاتحاد الإفريقى واتهامه بالتحيز والعجز، إلا أن الاتحاد قد كلف من جانب مجلس الأمن بمتابعة الملفات الثلاثة فى دارفور، وهى الملف الأمنى فيما يقوم به الاتحاد من رقابة لوقف إطلاق النار ومحاولة حماية المدنيين قدر المستطاع، وملف الشئون الإنسانية، ثم ملف التسوية السياسية، ويحاول التعاون مع الحكومة السودانية لتحسين الموقف على الأرض. ويظل العامل الأساسى وهو عدم ثقة المتمردين فى جهود الاتحاد السبب فى تعثر مفاوضات أديس أبابا ثم أبوجا، والانسحاب المتكرر لوفود المتمردين .

والحق أن القمم الإفريقية الموسعة والمحدودة وأهمها قمتا طرابلس عامى ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ قد أكدت على رفض التدخل الأجنبى فى أزمة دارفور، وعلى تسويتها فى الإطار الإفريقى.

وإذا كان المتمردون قد نظروا إلى قمة طرابلس المحدودة فى ٢٠٠٤ نظرة شك وريبة، فإن موقفهم من قمة طرابلس فى مايو ٢٠٠٥ كان مختلفاً تماماً، حيث فوضوا الرئيس القذافى دون أن يحضروا أيضاً بتمثيل وجهة نظرهم. ومن الواضح أن عدم حضورهم مع إشادتهم بأهمية القمة هو تعبير عن يأسهم من أن تحقق مثل هذه القمم ما يسعون إليه فى دارفور. وقد خرجت القمتان بنفس النتائج، وأهمها رفض التدخل الخارجى والإصرار على حل المشكلة فى إطار إفريقى. وقد لوحظ أن مجلس الأمن درج على انتقاد سلوك المتمردين أيضاً، ومع ذلك فهم يثقون فى المجلس أكثر من ثقتهم بالاتحاد الإفريقى.

التعاون العربى – الإفريقى فى قضية دارفور

لأول مرة تهتم القمة العربية فى الجزائر يومى ٢٢، ٢٣ مارس ٢٠٠٥ بقضايا السودان،أى التسوية بين الشمال والجنوب وقضية دارفور. فقد تناول القضية معظم الزعماء العرب فى إشارات عابرة فى كلماتهم. ومن الطبيعى أن يركز الأمين العام للاتحاد الإفريقى على قضية دارفور، كما ركز عليها الأمين العام للأمم المتحدة، وأن يطلب من القمة العربية مساندة مادية وسياسية لنشاط الاتحاد والمراقبين والقوات التى شكا الأمين العام من أن ما قدم من مساعدات مالية لا يصل إلى عُشر ما كان مطلوبا، حتى يتمكن الاتحاد من مواجهة المشكلة.

وإذا كان موضوع التعاون العربى الإفريقى قد أصبح محل اهتمام القمة، وشغل مكاناً هاماً فى كلمات بعض الزعماء، فإن انعقاد القمة العربية فى تونس ثم الجزائر ثم السودان العام القادم، لهو مناسبة لإنهاء تقليد عربى قديم، وهو ترك القضية السودانية للإطار الإفريقى. ولكن التعاون العربى الإفريقى فى مجال تسوية القضية السودانية يثير مشكلة القراءات المختلفة لجوهر هذه القضية. ذلك أن الاتحاد الإفريقى يعتبر أن اتفاق السلام بين الشمال والجنوب يمثل انتصاراً لحقوق الجنوبيين، ويحمل من باب خفى تلك المسحة التى قدمتها الولايات المتحدة للمشكلة، عندما دفعت بشكل حثيث إلى اتفاقيات السلام بين الخرطوم وحركة تحرير السودان. كذلك يشعر العالم العربى بأن قضية دارفور، وإن كانت معطياتها قائمة منذ سنوات، وأن الحكومة السودانية بسبب مشاغلها الكثيرة وحربها مع الجنوب لم تعط العناية الكافية لهذه القضية، وأن تصعيد المشكلة من جانب الولايات المتحدة، خصوصاً فى مجلس الأمن، وعلى مستوى العلاقات الثنائية مع السودان تحيط بها الشكوك، ويشتم منها ما يريب بالنسبة لوحدة السودان وسلامة أراضيه، فإن العالم العربى بالتأكيد حريص على أن تظل دارفور جزءاً عزيزاً من السودان مهما كان شكل التسوية بين حركات التمرد وبين الحكومة السودانية. ومن المعلوم أن الولايات المتحدة صورت الموقف فى دارفور على أنه صراع بين العرب والأفارقة، انحازت فيه الحكومة السودانية إلى القبائل العربية، وربما راق هذا الطرح للاتحاد الإفريقى، ولو بشكل غير مباشر على أساس أن هذا الطرح الأمريكى قدم أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية، وفُسر يومها على أنه محاولة من

الرئيس بوش لجذب أصوات الناخبين السود فى الولايات المتحدة، كما فُسر استمرار الموقف الأمريكى بأسباب مختلفة أهمها، استمرار سياسة تمزيق الدول العربية لصالح إسرائيل، مما دفع الحكومة السودانية إلى أن تتهم إسرائيل رسمياً بمساندة التمرد فى دارفور. وأما السبب الثانى فهو تأكيد واشنطن على سياسة واضحة فى إفريقيا تعزز بها محاولاتها المستميتة لإخراج النفوذ الفرنسى من القارة السوداء، لكى تخلص للنفوذ الانجلو ساكسونى، و... نعتقد أن تأييد فرنسا البارز لواشنطن فى مجلس الأمن بالنسبة لقضية دارفور يحمل معنى التستر بحماية حقوق الإنسان والاستخفاف فى نفس الوقت بالموقف العربى. كما أن هذا الموقف الفرنسى يحمل إشارات التقارب الفرنسى الأمريكى، ولو فى مسألة تتصل فى نهاية المطاف بتقليص النفوذ الفرنسى فى القارة.

ولا شك أن دفع الولايات المتحدة الجهود الدولية فى دارفور، وتصعيد المشكلة ضد الحكومة السودانية يثير المخاوف من أن تتحول دارفور من التبعية للسودان إلى وضع لا يكون فيه للسودان سلطة عليه، أشبه بما يتجه إليه الآن إقليم كوسوفو.

تلك هى الاعتبارات التى تحكم الشعور العربى، وكذلك الموقف الإفريقي، ولكن موقف القمة العربية فى الجزائر لا يمكن أن يعكس هذه المشاعر بشكل مباشر فى قراراته نظراً لحساسيات الموقف السودانى، ووجود الولايات المتحدة على الطرف الآخر، فضلاً عن أن الجهود الدولية فى دارفور تتخفى وراء الشرعية الدولية التى تمثلها قرارات مجلس الأمن المتتالية والمتصاعدة، وتستغل المناخ العام الذى تمكنت الولايات المتحدة من إشاعته بمناسبة قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ بشأن لبنان، وإعطائه دفعه فى إطار الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان بعد اغتيال الحريرى.

ومن الواضح أن التعاون العربى الإفريقى لا يجوز أن يكون شعاراً عاماً، وإنما لابد من البحث عن مضمون عملى له، مما يتطلب التوصل إلى قناعة مشتركة عربية وإفريقية للتعاون بين الطرفين على مقتضاها بدارفور، وبذلك نجنب البيئة العربية الشعور بأن الصراع فى دارفور يجب الانحياز إلى أحد طرفيه، وأن من مصلحة الطرفين العربى والإفريقى أن يكون السودان موحداً ونموذجاً للتعايش

بين الأعراق، وساحة للتسامح ورابطاً قوياً في مناطق التخوم العربية الإفريقية. ولهذا السبب فإننا نعتقد أن موقف القمة العربية يجب تشجيعه باعتباره المناسبة الأولى التي يتم فيها اتحاد المصلحة بين العرب والأفارقة على أرض السودان، على أن يتم البحث عن المضامين العملية لتأكيد هذا الموقف المتضامن، دون الالتفات إلى دعاة التفريق بين العرب والأفارقة، على أساس نظريات عرقية خاطئة تضع العروبة في مواجهة الأفريقانية حسبما يحلو لهواة الثنائيات أن يلهون بها.

ولعل هذا المدخل يفرض علينا التنبيه إلى الواجبات الإعلامية والثقافية والسياسية التي يجب أن يقوم بها العرب والأفارقة معاً. فالإعلام العربي أغفل تقريباً قضية دارفور، كما أنه استكان إلى أن مجمل القضايا السودانية لم تعرض يوماً على الجامعة العربية، وأنها عولجت دائماً في الإطار الإفريقي، مما أعطى الانطباع بأن السودان إفريقي أكثر منه عربي، والصحيح أنه عربي إفريقي شأنه شأن الدول الثماني الأخرى العربية في إفريقيا.

وبصرف النظر عن اختلاف الرؤى وأسباب المخاوف، فإن الإعلام العربي يجب أن يدافع عن وحدة السودان وسلامته الإقليمية، كما يجب أن يتخذ موقفاً منطقياً من الاتهامات الدولية للسودان، وأن يبرز للقارئ الأسباب التي تجعل قرارات مجلس الأمن في المسألة اللبنانية السورية وفي دارفور بالذات هي الشرعية الدولية، بينما القرارات الأخرى المنصفة للفلسطينيين، والصادرة هي الأخرى من مجلس الأمن قد تم السكوت عنها عمداً، كما تم إغفالها وسط هذا الضجيج المتحمس لهذه الشرعية الدولية. ومن الواضح أن السودان مقبل على مخاطر التقسيم، وأن التقسيم يمكن أن ينال من كل الجسد السوداني في شرقه وغربه وجنوبه، ولذلك فإن الإعلام الإفريقي والعربي معاً يجب أن ينبها إلى هذه المخاطر، كما أن هذه المخاطر توشك أن تتجسد في الواقع استناداً إلى اتفاق ماشاكوس الذي يعطي الجنوب الحق في الاستفتاء على الانفصال أو الاستمرار ضمن الدولة السودانية. صحيح أن سياسة الحكومة السودانية سوف تلعب دوراً هاماً في بلورة هذه المخاطر، إلا أن الإعلام العربي والإفريقي يستطيع أن يساعد الحكومة في هذا الشأن، إذا كان هناك قاسم مشترك بينهما. ومما يسهل الاندماج في الموقف العربي الإفريقي أن الاتحاد الإفريقي يؤكد على قدسية الحدود وعلى وحدة الدولة الإفريقية

ولا يقر الانفصال أو التجزئة، وهى سياسة ثابتة ومبدأ مستقر فى القانون الدولى الإفريقى، استناداً إلى قاعدة قدسية الحدود، الذى بدأ تطبيقه فى أمريكا اللاتينية فى بداية القرن التاسع عشر، ثم انتقل إلى القارة الإفريقية صبيحة الاستقلال، وانتقل منها أيضاً إلى دول شرق أوروبا فأصبح مبدأ أساسياً من مبادئ القانون الدولى العام على المستوى العالمى.

مصر ومشكلة دارفور:

هناك حقائق لا يجوز المناقشة فى صحتها وأولها أن أمن مصر القومى فى دائرته الأوسع يعتمد على قدرة مصر على تركيز مفهوم الأمن القومى العربى، فيصبح الأمن القومى المصرى جزءاً من الأمن القومى العربى. أما الدائرة الأضيق للأمن القومى المصرى بعد انحلال عقد الأمن القومى الذى أسهمت مصر بنصيب وافر فى انحلاله بعد عام ١٩٧٩ ربما دون أن تدرك ذلك، ضمن حساباتها الأخرى، فهى دائرة الحوار المباشر، وهى فلسطين وإسرائيل من الشرق والسودان جنوبا وليبيا غربا والبحر المتوسط شمالاً. ولا أظن أننى أضيف جديداً عندما ما أقول أن مصر قد تخلت حتى عن هذه الدائرة. فلا شك عندى فى أن مصر مبارك على الأقل باتت منذ عام ١٩٧٩ تفهم أمنها القومى بشكل متطابق مع مفهوم إسرائيلى للأمن القومى المصرى، وهو أن تقتصر على أمن الحدود الجغرافية لمصر وحمايتها من العدوان العسكرى أى التخلص من الدائرة القومية والدائرة المحيطة مباشرة بمصر. وكنت، ولا أزال، أتمنى أن تعنى جهة ما مسئولة بدراسة جدية لدوائر الأمن القومى المصرى، وأنا على يقين، دون أن استبق نتائج مثل هذه الدراسة. إن مصر مبارك ترتكب أبشع خطأ سوف يجر المزيد من الكوارث فى المستقبل: فقد كان من نتائج مواقف مصر المتواضعة فى فلسطين وإزاء إسرائيل أن توحشت إسرائيل ولم تعد تطيق مجرد النقد، ناهيك عن الزامها بقواعد السلوك القويم وتجسيد آثار التحالف الإسرائيلى الأمريكى وموضعة عوامل القوة الإسرائيلية بتوليد عشرات العوامل الداخلية والإقليمية لتحجيم القوة الإسرائيلية. ولم أفهم حتى الآن كيف أن مصر

تركت السودان يواجه مخطط التقسيم المعلن منذ بدأت عملية السلام المشبوهة فى الجنوب، بعد أن أصبحت أى عملية السلام فى المنطقة العربية تثير المخاوف من المخططات الأجنبية، وباتت تعنى التآمر على المنطقة ومقدراتها، فقد تخلت مصرعن السودان فى محادثات انفصال الجنوب المقرر له عام ٢٠١١ فى اتفاق ماشاكوس، وفى اتفاق السلام فى دارفور فى أبوجا، ثم فى تجاوز واشنطن للاتفاق، فبدلا من أن تعاقب واشنطن حركات التمرد التى رفضت الاتفاق رغم مشاركتها فى مفاوضات إبرامه حتى اللحظة الأخيرة، تريد أن تنفذ المخطط بطريقة أخرى وهو الإصرار على إرسال قوة دولية كبيرة قوامها ما يقارب ١٨ ألف جندى بمهام غامضة، والأرجح أنها سوف تقوم بمهام تؤدى إلى فصل دارفور عن الوطن الأم، وهذا تطبيق للاستراتجية الأمريكية فى تمزيق العالم العربى لصالح إسرائيل.

والغريب حقاً أن مصر الرسمية تتحدث عن أهمية السودان وربما تدرك هذه الأهمية نظرياً سواء من حيث المصالح المائية، أو المصالح الأمنية المهددة ببلد منقسم ومتحارب، أو المصالح الاقتصادية والتجارية التى لا تصر القاهرة طوال العقود الثلاثة الأخيرة على استثمارها، ولكن أبسط وصف لموقف مصر من السودان وقضاياه هو أن مصر فى غيبوبة، وهذا أشرف لها من أن توصف بعدم الإدراك وعدم الاكتراث لما يصل إلى حد التفريط، أو أن يوصف بأن مصر تتآمر على مصر. وحتى عندما صدر القرار ٦٧٩ الذى قدم حيثيات إنشاء القوة الدولية مستندا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن موقف مصر كان ملفتا والسودان يبح صوته للنجدة بلا مجيب، حتى صدور القرار ١٧٠١. وطبعاً فإن حكمة مصر وهدوئها وفلسفة سياستها التى تولى وزيرنا اللامع أحمد أبو الغيط شرحها وإيضاحها وتبسيطها للجهلة والغفلة من أمثالى نصحت السودان نفس النصيحة التقليدية الغالية التى توزعها فى العالم العربى كله، وهى ضرورة التأدب مع الشرعية الأمريكية فى مجلس الأمن خاصة وأن مصر لاحظت بحكمتها الواضحة جداً أن الشرر

يتطاير من عينى بوش وبلير ولابد من قبول القرار خيراً من تحديه، والاستماع إلى مبعوثى بوش وبلير اللذين عرضا على البشير أن المكافأة هى الجلوس دقائق فى البيت الأبيض مع هولاكو القرن الجديد مبعوث العناية الإلهية. ولا ضرر أن تحرك واشنطن المعارضة السودانية كما حركت المعارضة اللبنانية، وكل المعارضات العربية المخدوعة فى المنطقة، والتى لا تزال تحسن الظن بالوجه الإنسانى لبوش فى دارفور وتنسى وجهه القاتل بقسوة فى فلسطين ولبنان والعراق.

والخلاصة، ماذا سوف تفعل مصر إذا أصر السودان فعلاً على مواجهة القوة الدولية التى يعتبرها بحق قوة احتلال واستعمار بينما تعتبرها مصر قوة دولية شرعية مهمتها اقرار السلام لصالح الاستقرار ضد وحشية الحكومة السودانية وعقابا لهذه الحكومة على تفريطها فى معالجة الأوضاع فى دارفور طيلو هذه العقود حتى دخلت دارفور فى دائرة الأطماع الأمريكية.

الراجح، استقراء لعقلية الحكم العاقل فى مصر أنه سوف ينصح الحكومة السودانية بعدم التهور ومناطحة الصخور وتحطيم قرون الوعل السودانية فى مناطحة خاسرة مع "الشرعية الدولية" ومع المجتمع الدولى حتى لو رأتها الحكومة جائرة، لكن هذه الشرعية هى الأبعد نظراً وهى التى قررت أن هذه الحكومة لا تستحق أن يظل دارفور فى حمايتها. بهذه النصيحة تسهم مصر مبارك بلاً شك فى الاسراع فى تشكيل القوة الدولية وتشجيع الدول على المشاركة فيها تكون الخطوة التالية هى تشجيع مصر للمشاركة فيها بهذا المفهوم. إن تشكيل القوة وإرسالها وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ وتعيين ممثل خاص للإشراف على تفسير القرار وتنفيذه، وقد يقترح نزع سلاح الجيش السودانى المشاكس لهذا القرار، سوف يتوقف على مدى المساندة أو المعاندة للموقف السودانى الذى تسعى واشنطن إلى عزله وتفريده وتآكله فى الداخل، كما سوف تسعى فى المرحلة المقبلة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ إلى الضغط عليه من جانب الدول المجاورة خاصة مصر.

ورغم أننى أجد صعوبة شديدة فى تحديد الموقف المصرى الآن من القضايا المختلفة فى ظل التذبذب وعدم اليقين والتراجع عن بعض المواقف الأولية، إلا أننى أظن أن مصر فى إحدى المراحل كانت تعارض. فهل تعارض وتتبع المعارضة بمواقف عملية دعما لحكومة الخرطوم أم سيغريها دور الوساطة لتليين المواقف وتقريبها؟ إن المصلحة المصرية الحقيقية كما يحددها أبناء مصر الفاهمون والمخلصون واضحة فى مساندة السودان ضد هذا الاحتلال باسم المجتمع الدولي وهو نفسه المجتمع الدولى الذى اعتبر تدمير لبنان وإبادة اللبنانين دفاعاً شرعياً عن نفس إسرائيل الزكية.

المبحث الثالث

إسرائيل ودارفور

العلاقة بين إسرائيل ودارفور علاقة حميمة فيما اتهمت إسرائيل رسمياً من جانب الحكومة السودانية بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه. ومادامت إسرائيل تقدم بذلك فلابد أن يكون الهدف الأمريكى فى دارفور ليس إنقاذ سكانها أو بعضهم من الهلاك لأن السلوك الأمريكى فى العراق وفى غيرها يجعل سعيها إلى الخير أمراً مشكوكاً فيه ولذلك فالأرجح أن يكون هدف إسرائيل والولايات المتحدة هو تمزيق السودان أو استخدام مأساة دارفور لتحقيق أهداف سياسية من الحكومة السودانية وإضعاف هذه الحكومة حتى يفلت الإقليم من حضن السودان الأم مثلما يمكن الطفل فى الولايات المتحدة من التمرد على سلطة والديه بل وله الحق فى مقاضاتهم وفق القانون. هذه الخلاصة، أصبحت واضحة بعد أن أحرج المتمردون الحكومة الأمريكية التى حاولت أن تستخلص لهم أكبر قدر من التنازلات فى اتفاق السلام الذى أبرم فى أبوجا برعاية إفريقية ودولية وهللت له كل الأوساط بعضها يأمل أن ينتهى المأساة وبعضها الآخر يأمل فى غير ذلك. فقد ثبت أن رفض المتمردون للاتفاق بل مهاجمتهم للشعب فى دارفور ودفعه إلى التظاهر رفضاً للاتفاق يعنى أمراً واحداً وهو أن التمرد لا يكترث بالشعب ولا يهمه المجازر والمأساة وأنه ادعى أنه يدافع عن فصول من القسوة التى أنزلتها بالشعب الحكومة السودانية ولذلك آن الأوان أن تدرك الدول الغربية أن التمرد عبر التاريخ لا يكترث كثيراً بآلام الشعوب التى يجندونها إلا قليلاً وأن التمرد ينقلب إلى مكاسب شخصية يتقاضاها زعماؤهم ثمناً للمخاطرة.

تلك كانت الخلاصة المدهشة التى سجلها أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين ومن المتخصصين فى شئون دارفور والسودان هو Alan J. Kuperman الأستاذ بجامعة تكساس والذى حرر كتاب "المقامرة بالتدخل الإنسانى : الخطر المعنوى، التمرد والحرب الأهلية" وعنوان مقالته المنشورة فى الهيرالدتريبيون يوم ٢٠٠٦/٦/١ عنوان غريب وهو "الادعاء الاستراتيجى بوضع الضحية" وينصح الكاتب بأن يتم إفهام المتمردين المدللين بأن اللعبة قد

انتهت وإطلاق يد الجيش السودانى لتأديبهم مع الاحترام لقواعد القانون الدولى الإنسانى فى ذلك، والتعاون مع الحكومة السودانية لضبط الأوضاع فى دارفور. وهذه الخلاصة الممتازة لا يعيبها سوى حسن النية الزائد فيها وحيث تغفل أن التدخلات الدولية لا تهدف دائماً إلى مواجهة المآسى وإنما استغلال المآسى للترويج لسياسات أو استغلال أوضاع. وهذا هو ما قصد إليه الكاتب الصهيونى جوشوا ميتنيك مراسل صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور فى عدد يوم ٢٠٠٦/٦/٢ فى مقالته بعنوان "الإبادة فى السودان تسقط عند أبواب إسرائيل". خلاصة الرسالة التى اجتهد الكاتب فى تسجيلها هى أن عدداً من اللاجئين السودانيين، الظاهر أنهم من الجنوب، ادعى أنهم من دارفور وأنهم مسلمون وسودانيون أى من بلد يعادى إسرائيل اضطرتهم المأساة إلى اللجوء إلى بلد عدو فانقسم الرأى فى إسرائيل إزاء هذا الموقف، حيث أيد بعضهم قبول هؤلاء اللاجئين، بينما رفض البعض الآخر الوثوق فى هذه المجموعة التى تنتمى إلى بلد معاد وأن مأساتهم لا علاقة لإسرائيل بها. أما المتعاطفون مع اللاجئين السودانيين فقد أشفقوا عليهم لأسباب عديدة منها أنهم ذكروهم باللاجئين اليهود الفارين من المحرقة أثناء الحرب العالمية الثانية والذين اضطروا إلى الارتماء أمام أبواب دول أخرى بطريقة غير قانونية. ثم شرح الكاتب إلى نقطة أخرى وهى أن هؤلاء اللاجئين اضطروا إلى التسلسل عبر مصر بعد أن ضاقت مصر بهم وذاقوا الموت على يد قوات الشرطة المصرية، وأن وزير الداخلية الإسرائيلى رونى بارأون أبلغ أعضاء الكنيست أن قوات الأمن تحاول عادة ردهم إلى الجانب المصرى من الحدود، هذا رغم أن إسرائيل تقوم بقتل رجال الشرطة المصريين من حين لآخر بحجة التسلسل إلى الجانب الإسرائيلى مما دفع مصر إلى الضيق من تكرار هذه الحوادث فاحتمت مؤخراً بعد مقتل أثنين من جنود الأمن المركزى على الحدود. ثم ينتقل الكاتب إلى تسجيل ملاحظات نجل أحد ضحايا المحرقة لكى يذكر القراء بها إذ يقول "نحن أفراد الشعب اليهودى التى أحرقت الهولوكوست ذاكرتهم لا يمكننا أن نهمل اللاجئين من الإبادة فى دارفور الذين يطرقون أبوابنا لأننا نحن أيضاً جربنا الإبادة، وانتهز المناسبة لكى يذكر بعدد ضحايا المحرقة الذى

يشكك فيه المؤرخون والسياسيون وآخرهم الرئيس الإيرانـــى، والـــذى أدت ملاحظاته إلى ملاحقة أمريكية وإسرائيلية لن تنتهى إلا بحـــرب عالميـــة أو بإسقاط نظامه فيما يعرف الآن اختصاراً بالملف النووى الإيرانى. وفى لفتـــة رابعة ينتقل الكاتب عن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية أنهم لن يعيـــدوا أحد من طالبى اللجوء إلى دارفور، وهذا المتحدث هو نجل أحد الناجين مـــن الهولوكوست. إن هذا التشابه الذى يراه الكاتب بين الإبادة فـــى معســـكرات الاعتقال النازي وبين الإبادة فى دارفور يهدف فى الواقع إلى تـــذكير العـــالم بمأساة اليهود التى تتعرض الآن للتكذيب وادعاء المبالغة والابتـــزاز. ثـــم أن الكاتب يستغل مأساة هؤلاء اللاجئين للإيهام بأن الإسرائيليين تنفطر قلـــوبهم شفقه على من يتعرض للإبادة وجيشهم ومستوطنوهم يعملون بإخلاص علـــى إبادة الشعب الفلسطينى وهم يعتقدون أن العالم لا يرقب باهتمام سلوكهم الذى يعتبر أقسى آلاف المرات فيما عانوه فـــى الهولوكوســـت. إننـــى أظـــن أن الهولوكوست حقيقة، ولا يهم العدد وإنما المهم أنه جريمة، ولكنى أظن أيضـــاً بأن التركيز به يثير على الفور أكبر هولوكوست فى التاريخ وهـــو محاولـــة إدخال الشعب الفلسطينى إلى متحف التاريخ، فلا أحد يغفل عن أن المشـــروع الصهيونى يريد الأرض ويبيد السكان، كما أنه يتفنن فى صفوف الإبادة، وهل هناك اسم آخر لما يواجهه الشعب الفلسطينى الآن بحجة رفض حماس شروط التعامل مع إسرائيل وهل يمكن تفسير القسوة التى لم يعترفها الإنســـان فـــى تاريخه لسلوك القوة الإسرائيلية وإبادتها للأفراد بالصـــواريخ، ولا أظـــن أن أنبياء بنى إسرائيل لا يمكنهم أن يبرروا لنا الطريقة التى اغتيل بها شيخ هرم معوق خارج لتوه من صلاة الفجر وهو الشيخ أحمد ياسين أو هـــدم المنـــازل فوق رؤوس أصحابها.